

## قراءة في علاقة المناطق الصناعية بالتكوين المهني في الجزائر

د. أمال شوتري  
جامعة برج بوعريريج  
Talbihadj56@gmail.com

د. نجوى عبد الصمد  
جامعة باتنة  
nadjoua513@yahoo.com

Received: Avril 2018

Accepted: Mai 2018

Published: Juin 2018

### Abstract:

This paper aims to highlight two important points as follows:

- The indicators related to industrial zones, and vocational training and education in Algeria.
- The most important problems posed by the relationship (industry - vocational training), and what is expected of this relationship in achieving Algerian economic takeoff in light of the challenges posed by the logic of market.

**Key Words:** Industrial zones; Vocational Training & Education; Competitive Poles; Poles of Excellence.

ملخص:

سنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على بعض المؤشرات المرتبطة بالمناطق الصناعية، والتكوين المهني، وأهم الإشكالات التي تطرحها العلاقة (المناطق الصناعية - تكوين مهني)، وما هو المنتظر والمأمول من هذه العلاقة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل التحديات التي يطرحها منطق السوق.

كلمات مفتاحية: المناطق الصناعية؛ التكوين والتعليم المهنيين؛ الأقطاب التنافسية؛ أقطاب التميز.

## مقدمة:

لم يهتم الإستثمار الفرنسي بتصنيع الجزائر في عهده، فالصناعات التي كانت موجودة كانت عبارة عن صناعات موجهة لسد الاحتياجات الاستهلاكية للمقيمين الأوروبيين، مثل بعض الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية محدودة الأثر والمفعول، فضلاً عن أن الصناعات وعلى قلتها لم تكن موزعة توزيعاً إقليمياً متوازناً. فلقد تركزت بصورة أساسية في منطقة العاصمة، ثم منطقة البليدة، وخارج هاتين المنطقتين لا تعثر بالكاد على مؤسسات صناعية فيما عدا منطقتي عنابة ووهران، وكانت العاصمة لوحدها تستحوذ على نسبة 64 % من السكان العاملين في الصناعة<sup>(1)</sup>.

ولم تكن الخيارات الصناعية الجزائرية التي أنت فيما بعد خيارات خالصة، وإنما كانت تحت تأثيرات القوى الخارجية بأبعادها المتعددة والمختلفة فلقد حاصر الفكر العالمي الذي كان سائداً آنذاك الجزائر فكريباً وفلسفياً ونظرياً منذ الاستقلال، لاسيما الفكر الفرنسي الذي مارس عليها ضغطاً شديداً لتوجيه التنمية فيها، مستغلاً في ذلك أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. وهو حصار كان الهدف منه توجيه التنمية بما يخدم البلد المستثمر السابق وضمان مصالحه واستمرار وجوده. وغذت ذلك الصعوبات التي واجهتها الجزائر للتخلص من التركة الاستدمارية. فضلاً عن ضعف البنى التحتية الذي مارس هو الآخر تأثيراً قوياً على التوطين الصناعي رغم الإرادة السياسية القوية في إعادة التوازن للمجتمع عمرانياً، جغرافياً واقتصادياً.

ومع ذلك استطاعت الجزائر أن تكون فيما بعد نسيجاً صناعياً ملحوظاً خاصة في فترة السبعينيات، يعد من أهم الاستثمارات الوطنية في مجال اكتساب المعرفة التكنولوجية النظرية والتطبيقية، والخبرة في ميادين التسيير والتخطيط وإعداد الإطارات البشرية.

ولم تلتقط الجزائر أنفاسها من حصار الفكر العالمي القديم لتجد نفسها محاصرة بفكر عالمي جديد أكثر شراسة "العولمة"، لاسيما بعد تبنيها لبعض من أوجهه "سياسة الانفتاح الاقتصادي غير المبرمج"؛ إذ بدأت الجزائر بإعادة النظر في سياساتها الصناعية السابقة بكل أوجهها (التوطين الصناعي الحضري، سياسة الأقطاب الصناعية، المناطق الصناعية وسياسة الانتشار الجغرافي للصناعة)؛ واطعة على سلم أولوياتها التوفيق بين الأفضلية الاقتصادية للمنشآت والأفضلية الاجتماعية للمجتمع، وهو التحدي الكبير الذي لن يتحقق إلا بالتوازنات الإقليمية والجهوية.

ومن أبرز الميزات التنافسية التي تمتلكها الجزائر الآن هي مخزونها البشري الذي يجب استثماره لتشجيع علاقة (تكوين - صناعة). فالصناعة الجزائرية تعاني من نقص فادح في العرض من الكفاءات المهنية والمؤهلات العامة والمتخصصة، حيث بلغ مستوى التأطير 5 بالمائة في الصناعة و2 بالمائة في الإدارة، 30 بالمائة من الأجراء الحاملين لمستوى جامعي بدون مؤهلات، 40 بالمائة من الأجراء حسب الديوان الوطني للإحصاء يشغلون مناصب لا تتماشى وتكوينهم الأساسي؛ إذ تقدر الاحتياجات من التكوين في الإدارة العليا والوسيط بـ 1.8 مليون في الجزائر. فضلاً عن ضعف المؤشرات المباشرة لتشجيع التكوين مثل الميزات الضريبية، تشجيع الاستثمار في التكوين، دعم مؤسسات التكوين وتكوين المتكويين وغيرها.

## إشكالية البحث:

يعد التكوين المهني بأنماطه المختلفة انطلاقةً من كونه عملية اكتساب مهارة، وإتقانها، وتطبيقها، من الخيارات الإستراتيجية التي تعتمد عليها الجزائر، في تطوير الصناعة بشكل عام والمناطق الصناعية بشكل خاص، من خلال محاولة التجسيد الفعلي للعلاقة (مناطق صناعية - تكوين مهني) التي بقدر ما مازالت تطرح إشكالات عديدة، ينتظر منها تقديم دفعة قوية للصناعة الجزائرية.

وعليه؛ سنحاول في هذه الورقة طرح البعض من التساؤلات ذات العلاقة، أبرزها: ما هي أهم الإشكالات التي تطرحها العلاقة (مناطق صناعية - تكوين مهني)؟ وما هو المنتظر والمأمول من هذه العلاقة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل التحديات التي يطرحها منطق السوق؟  
فرضية البحث: نطلق في هذا البحث من فرضية أساسية مصاغة كالآتي:  
ضعف العلاقة (مناطق صناعية - تكوين مهني) في الاقتصاد الجزائري، على الرغم من الإمكانيات المتاحة.  
أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- تسليط الضوء على أهم الإشكالات التي تطرحها العلاقة (مناطق صناعية - تكوين مهني) في الجزائر، من خلال تحديد أهم التحديات التي تواجهها الصناعة والتكوين المهني.
- إبراز المنتظر من كل من الصناعة والتكوين المهني في تحقيق التوطين الصناعي المطلوب في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدالة.

## أولاً: العلاقة (مناطق صناعية - تكوين مهني) في الجزائر: الإشكالات المطروحة

تطرح العلاقة (مناطق صناعية - تكوين) في الجزائر الكثير من الإشكالات، منها ما هو مرتبط بالصناعة، ومنها ما هو مرتبط بالتكوين المهني (Formation Professionnelle)، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة العلاقة بينهما سنحاول استعراض البعض منها.

### 1. إشكالية التوطين الصناعي والتوطين الصناعي:

يعد التصنيع عملية اقتصادية، واجتماعية، وتقانية متكاملة يخطط لها على المستويات القومية والإقليمية والمحلية، لتحقيق تنمية شاملة بمختلف أبعادها. وذلك من خلال الاختيارات الموقفة بين الأنماط الصناعية المختلفة؛ نمط الصناعات الصغيرة مقابل نمط الصناعات الكبيرة، نمط الصناعات الخفيفة مقابل نمط الصناعات الثقيلة، نمط الصناعات كثيفة العمل مقابل نمط الصناعات كثيفة رأس المال، ونمط الصناعات المعوضة للاستيراد مقابل نمط الصناعات الموجهة للتصدير.

وتتجسد أهداف التصنيع من خلال التوطين الصناعي والتوطين الصناعي؛ ويعني التوطين الصناعي اختيار المواقع والبيئة المناسبة اقتصادياً، واجتماعياً، وجغرافياً وحتى سياسياً لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها مكانياً. فهو عملية إرادية تخضع لتوجيه مباشر ويتم وفق خطة صناعية شاملة تسعى إلى تحقيق أهداف مضبوطة تدرج ضمن برامج الدول للتصنيع وخطط التنمية للبلاد<sup>(2)</sup>. خلافاً للتوطين الصناعي الذي ينصرف إلى كونه عملية تلقائية، والتلقائية هنا لا تعني الفوضوية وإنما تعني انه لا يخضع لتوجيه مركزي مباشر. فالتوطين الصناعي يختلف مع التوطين الصناعي في المعنى ويتفق

معه في الأثر، كون المنشأة الصناعية كتنظيم اجتماعي مهما كانت طبيعتها القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي والإيديولوجي الذي تعمل في إطاره، فسيكون لها التفاعل نفسه مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لأنها تفرض دائما شروطها ومتطلباتها من أجل تحقيق أهدافها. فقط نشير إلى أن التوطين الصناعي يمكن توقع آثاره ومعرفتها مسبقاً وتكون هذه الآثار من أهداف التوطين الصناعي، بينما في التوطين الصناعي قد تكون له آثار لكنها ليست من أهدافه الرئيسية. على الأقل بالنسبة إلى صاحب المشروع الذي يهمله بالأساس النجاح الاقتصادي لمشروعه<sup>(3)</sup>.

ويخضع التوطين الصناعي من حيث التوجيه إلى نوعين من المعايير؛ معايير مصالح المشروع ويرعاها صاحب المشروع مهما كانت طبيعته شخصياً طبعياً، معنوياً، دولة، ومعايير مصالح البيئة أو الوسط وترعاها الأجهزة المعنية في الدولة والهيئات المحلية وبعض الجمعيات غير الحكومية.

وتعد المناطق الصناعية من الخصائص المميزة للتوطين الصناعي، انطلاقاً من كونها تمثل ذلك المجال النوعي المجسد في الرقعة الجغرافية المجهزة بالوسائل الضرورية لممارسة النشاط الصناعي، والمستجيبة لاحتياجاته. وتقوم المناطق الصناعية على الكثير من الاعتبارات المكانية منها: الاعتبارات السوقية واعتبارات المواد الخام/المنتجات السلعة المقارنة. اعتبارات الاقتصاد الوطني أو الكلي و اعتبارات التدخل الحكومي. اعتبارات الصناعات الحرة أو غير المقيدة واعتبارات أخرى كالعمالة الماهرة والمدربة، وتراكم الخبرة المحلية، والسلوكيات الفردية، وأسعار الأراضي والمباني، والعوامل الإدارية والسياسية. ولا يمكن للتوطين الصناعي أن يحقق أهدافه إلا من خلال الاختيار الأمثل لهذه المناطق.

لم تبحث الجزائر بعد الاستقلال عن التوزيع المكاني الأمثل للمشروعات، بقدر ما كانت تبحث عن تعويض الشعب الجزائري عن سنوات الحرمان التي عاشها، فثبتت في خياراتها الصناعية بعد الاستقلال بعض مفاهيم التوطين الصناعي من خلال نموذج ديستان دوبرنيس للتصنيع الذي استنبطه من نظرية أقطاب النمو لفرانسوا بيرو والتي تم تطبيقها في الكثير من البلدان كوسيلة في التخطيط الإقليمي مثل بريطانيا، وإيطاليا، واسكتلندا، والأرجنتين، والبرازيل، وذلك باستغلال الشروات المنجمية التي تحوزها الجزائر، هذا النموذج الذي تبنته الحكومة الجزائرية في مخططاتها الأولى للتنمية (المخطط الرباعي الأول والثاني) بالاعتماد على صناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الإسمت وغيرها، على اعتبار أن هذه الصناعات المصنعة ستخلق سلسلة من الصناعات الأخرى، ومن ثم يكون هناك نوع من التكامل بين هذه الصناعات، واستطاعت أن تحقق الجزائر نسبياً صناعاتاً مهماً من خلال الكثير من المؤسسات الوطنية.

لكن انتقد هذا الخيار في كثير من جوانبه، أهمها تلك المرتبطة بالمناطق الصناعية التي تتعرض اليوم للكثير من الانتقادات سواء من حيث حجمها، أم من حيث أنواع الصناعات الموجودة بها، ودراسة موقعها وتوزيعه<sup>(4)</sup>.

- فمن حيث حجمها: لوحظت مبالغة كبيرة في مساحة هذه المناطق الصناعية؛ إذ تتراوح المناطق الصناعية بغرب البلاد ما بين 50 هكتار و2000 هكتار، فضلاً عن تموقعها في أراضي زراعية خصبة، مثل المنطقة الصناعية بسعيدة التي أقيمت فوق أراضي زراعية مروية، ومنطقة أرزيو بطبوة التي حولت إلى منطقة صناعية للبتروكيميا بعد أن كانت أراضي زراعية وشواطئ بمساحة قدرت بـ 2000 هكتار.

- عدم انسجام الصناعات الموجودة بها مع الطابع المحلي والإقليمي، مثل تضمينها لصناعات كيميائية داخل وسط زراعي بدلاً من اختيار صناعات زراعية، واعتماد مصانعها على نقاط بعيدة لجلب المادة الأولية وتصريف المنتج. زيادة على ذلك عدم الاهتمام بالأخطار والسلبيات التي قد تؤدي إليها كأخطار التلوث.

- دراسة الموقع الصناعي التي عادة ما تتم في مكتب معزول عن المقومات الصناعية الأساسية والموارد المحلية والإقليمية مما أنتج أخطاء كبيرة. وهذا بسبب إما الدراسات السطحية والإطارات غير الكفؤة التي تسند إليها هذه الدراسات، أو لأنه يعتمد فيها على الوسائل المكتبية دون الخروج للميدان والقيام بما يعرف بالدراسات المقارنة.

- توزيعها غير المتوازن على مستوى القطر والذي جعلها تخلق مناطق يتكدس فيها السكان ومناطق طاردة للسكان وما لذلك من تبعات خاصة على المستوى الاجتماعي.

ونضيف ضعف شروط الاستثمار في العديد منها كالتهيئة والماء والإنارة العمومية والأمن.

باختصار لم تستطع المناطق الصناعية في الجزائر كفاية توليد نمو ديناميكي للاقتصاد وتقوية العلاقات المتبادلة والترابطية فيما بين مكوناته ضمن محور علاقات المستخدم - المنتج، كما أشار إلى ذلك فرنسوا بيرو (أقطاب النمو). فأتتج بذلك خلافاً اقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً كبيراً. وهذا ما يظهره تقييم لجاذبية الأقاليم في الجزائر، حسب الجدول الملحق.

لذلك تسعى الجزائر إلى إعادة قراءة للانتشار الصناعي، لاسيما بعد تفاقم مشكلة ضعف الاستثمار خارج قطاع النفط، في ظل الكثير من التحديات تأتي في مقدمتها المؤهل البشري. وعليه؛ أطلقت الحكومة مشروعاً جديداً لتأهيل جميع المناطق الصناعية وطنياً، موازاة مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية الرامية لتفعيل مشروع إنجاز 43 منطقة صناعية جديدة عبر 40 ولاية، وذلك في خطوة لضمان إعادة انتشار المشاريع الاستثمارية وضمان نجاعتها بما يمكنها لأن تكون بدائل جديدة لاستحداث مناصب شغل بالولايات خاصة المناطق المعزولة. خصصت له الحكومة غلافاً مالياً مقداره 8800 مليار سنتيم، والمقرر إنهاؤها في آفاق 2014 بتهيئة هائلة على خصوصيات الولايات التي ستحتضنها وبمقترحات الولاية ومراعاة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية؛ إذ يرتقب أن تضم ولايتنا البليدة وبجاية مناطق صناعية متخصصة للصناعات الغذائية، وولاية سيدي بلعباس ستحتضن منطقة صناعية بمساحة 63 هكتاراً لإقامة الصناعات الإلكترونية، وقسنطينة ينظر إليها على أنها ملائمة للصناعات الميكانيكية. وينتظر حل العديد من المشاكل التي يشتكي الكثيرون من المستثمرين منها، مثل: افتقار معظم هذه المناطق للمرافق الضرورية كالماء والغاز، الإنارة العمومية، الطرقات، شبكات الصرف، وسائل الاتصالات، وغيرها.

تتحمل الدولة وحدها في الوقت الراهن مهام إنشاء وتهيئة وتسيير المناطق الصناعية والنشاطات التي يبلغ عددها 72 منطقة صناعية على مساحة إجمالية تفوق 12 ألف هكتار و450 منطقة نشاطات، تمتد على مساحة تتجاوز 17000 هكتار. وحسب قانون المالية 2017 اعتمدت إجراءات جديدة تسمح للشركات الخاصة بأن تخوض تجربة الإنشاء والتسيير للمناطق الصناعية ومناطق النشاط، بعد أن كانت حكراً على الدولة؛ حيث تمّ إسناد لوكالة الوساطة والضبط العقاري مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية عصرية ونموذجية عام 2012 لمواجهة النقص المسجل في هذا

المجال، موازاة مع إطلاق مشروع جديد، في جانفي 2016، الهدف منه تأهيل 70 منطقة صناعية بعد انقضاء برنامج خاص بعصرنة وتأهيل المناطق الصناعية الذي امتد من 1999 إلى 2015 وخصص له ميزانية 25 مليار دينار. بمعنى تحاول الدولة أن تعطي للقطاع الخاص دوراً في تحديد الانتشار الصناعي المطلوب، انطلاقاً من مفاهيم التوطن الصناعي، لتزواج بين دور الدولة ودور المؤسسات الخاصة في ذلك. أي الاستفادة من مزايا التوطن الصناعي والتوطن الصناعي.

## 2. إشكالية الإقليم الاقتصادي المتكامل:

ينصب الاهتمام الآن وفي إطار التحليل الموقعي المعاصر على الوصول إلى الإقليم الاقتصادي المندمج الذي يتميز بتكامل مواقعه ومناطقه الإنتاجية من خلال شروط التكافؤ الآتية:<sup>(5)</sup>

- التأثيرات الانعكاسية: وهي التأثيرات المتولدة الممتدة إلى مناطق أخرى.
  - التأثيرات التماثلية أو التناظرية: وهي التأثيرات المتولدة المتبادلة بين المناطق.
  - التأثيرات الانتقالية: ومن خلالها تصبح المنطقة الواحدة وسيطة في انتقال التأثيرات ما بين المنطقتين الأخرتين.
- هذه الشروط التي تؤدي إلى تعادل الطاقة الإنتاجية لمختلف المواقع الاقتصادية مع الطاقة الاستيعابية لنشاطات هذه المواقع فيسود التوازن الإقليمي مع الرفعية الاقتصادية، انطلاقاً من أن حدود الاقتصاد الإقليمي والحضرية أصبحت ترتبط بنطاق التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكافة النشاطات والاستثمارات والتحويلات المتولدة عن مجال إقليمي أو حضري أو المنعكسة عليه، بعد أن كانت حدود المدن والأقاليم تنقيد عادة بما ترسمه الإدارات المحلية من مجال جغرافي رسمي، فالنقسيات الإقليمية لاقتصاد بلد لا يفترض أن يتبع بالضرورة التصنيفات الإدارية الرسمية، إلا في نطاق المعلومات الإحصائية التي تكون مصادرها رسمية.

وتتحدد التقسيمات غالباً بمجموعة من المعايير:<sup>(6)</sup>

- حجم البلد من حيث المساحة أو عدد السكان وتوزيع التجمعات السكانية الحضرية والريفية. فكلما كان البلد كبيراً كلما كان عدد التقسيم أكبر، كالصين مثلاً بالمقارنة مع بلد كتونس.
- العلاقات الهيكلية للاقتصاد الوطني ومدى انتشار الموارد الاقتصادية والنشاطات الإنتاجية عبر البلد، فكلما كانت العلاقات متكاملة ومتوازنة تزداد الحاجة إلى عدد أكبر من التقسيمات.
- شبكة المعلومات ونظم الاتصالات، فكلما كانت هذه الشبكات والنظم أكثر انتشاراً في الداخل وأعلى كفاءة تزداد الحاجة إلى عدد أقل من التقسيمات.
- أساليب التخطيط المتبعة، هل هي من الأعلى إلى الأسفل أو من الأسفل إلى الأعلى، وتزداد الحاجة للتقسيمات في الحالة الأولى بغرض الوصول إلى أدق التفاصيل للمشروعات التخطيطية وإدارتها. ويمكن التركيز على عدد محدود من التقسيمات أو التوزيعات المكانية في الحالة الثانية.
- النظام السياسي للدولة ما إذا كان نظام الحكم مركزياً شمولياً أو لا مركزياً فدرالياً، ففي الوضع الأول لا توجد حاجة كبيرة إلى تجزئة الاقتصاد إلى العديد من التقسيمات المكانية، أما في الوضع الثاني فيتطلب الأمر اعتماد المزيد من

التقسيمات، وبما يكفل تجاوز العديد من حالات التعارض بين المصالح الموقعية ضمن كل إقليم، وبين المصالح الخاصة لكل إقليم وبين الأهداف الوطنية الاتحادية من جانب آخر.

ومن أهم التحديات التي تواجه الإقليم الاقتصادي المتكامل في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص: (7)  
- الوحدات المبعثرة قطاعياً وموقعياً ومؤسسياً، بسبب عدم وجود توافق ديناميكي بين المكونات القطاعية والمكونات الموقعية للبنية الصناعية؛ حيث يوجد تمركز لبعض الصناعات في مواقع محدودة عادة العواصم والموانئ وتخلو منها مواقع أخرى أو ما يعرف بظاهرة الانحسار نحو الرأس.

- عزلة التنظيمات الإنتاجية الكبرى والأكثر أهمية عن بيئتها الاقتصادية والاجتماعية.  
- عدم الاستجابة المتبادلة (التفاعلية) بين النشاطات الخدمية والصناعية والزراعية، كإهمال المواد الخام الزراعية في الأغراض الصناعية التحويلية، مع عدم وجود تدفق انسيابي للموارد والسلع والخدمات.  
- تشتت الأسواق المحلية والوطنية، مع ضعف عناصر البنية التحتية، ونقص وسائل النقل السريعة والرخيصة، ووسائل الاتصال والتخزين.

- اصطدام الأهداف الاستثمارية بقيود الموارد ومعدلات التفاوت في الدخول وضيق الأسواق الحضرية والإقليمية.  
- مشاكل المنظم التي تتمثل في قلة المعلومات حول فرص الاستثمار في المناطق الحضرية والريفية خارج العاصمة وبعض المدن الرئيسية، وهو ما يرفع درجة المخاطر لديهم، فضلاً عن تأثرهم بالحياة الاجتماعية والثقافية السائدة في العاصمة؛ لاسيما والمؤثرات السلوكية: التقليد (العناصر من الفئة نفسها) والمحاكاة (المنظمون من فئة أعلى) والمظهرية (أمام الآخرين) تجعلهم يفضلون التمركز في المركز الحضرية الكبرى على الاستثمار والعمل في المناطق الأقل تقدماً حتى ولو كانوا ينتمون إلى هذه المناطق.

- التباينات الكبيرة في مكافآت عناصر الإنتاج تجعل العمالة الماهرة والمنظمين المبتكرين على قلتهم ورؤوس الأموال على ندرتها تنجس إلى المواقع الأكثر تقدماً.

### 3. اشكالية التكوين المهني:

إن التكوين المهني عملية اكتساب مهارة، وإتقانها، وتطبيقها. هو تعلم في نطاق ضيق يرتبط بمهنة واحدة فهو ينصب على ذلك التكوين في مجال الحرف التي تتطلب قدراً من المهارة والمعرفة. ويعد دي وايت كليبتون هو أول من أنشأ مدارس التكوين المهني بمفهومه الحديث بنيويورك سنة 1809. (8)

إن مجالات التكوين المهني متعددة لا يمكن حصرها، كون المهن ليست متعددة ومتنوعة فحسب، بل هي معقدة ومتغيرة تتطور مع تجدد التقنيات ومع تطور التكنولوجيا. يقع التكوين المهني في قلب العلاقة بين النظام التربوي التعليمي من جهة وبين النظام الإنتاجي، ويرتبط بأطراف كثيرة: هيئات حكومية، جهوية، محلية ومؤسسات تربوية وتعليمية، ومؤسسات اقتصادية، ومنظمات عمالية ومجتمع مدني وغيره من الأطراف.

يقدم قطاع التكوين المهني بالجزائر أنماطاً كثيرة من التكوين؛ أهمها التكوين الإقليمي والتمهين وبخمس مستويات، ويواجه التكوين المهني في الجزائر الكثير من الإشكالات، نوجزها كالآتي: (9)

- القيمة الاجتماعية للتكوين المهني؛ إذ تسجل حالة من الازدراء والرفض من المجتمع للتكوين المهني، على الرغم من أهمية هذا النوع من التكوين. كون قطاع التكوين المهني لا يستوعب عادة إلاّ الراسبين أو الفاشلين من النظام المدرسي، أو ممن سُدّت أمامه كل الأبواب .

- مشكلة الإدماج المهني؛ لم ينظر للتكوين المهني كعملية حقيقية للإدماج المهني، ومن ثم لم يستفد من الموارد الضرورية لتطويره؛ حيث عان التكوين من إهمال واضح في كل مراحل المنظومة التربوية بالمقارنة مع مستويات التعليم الأخرى، سواء من حيث معدلات الالتحاق أم من خلال الكفاية المالية، أم حيث هدف النوعية، ويطلب منه اليوم أن يؤدي دوراً أكبر في تحقيق التنمية.

- محدودية التوافق النوعي بين طلب المؤسسات من التكوين المهني والعرض الذي تقدمه مؤسسات التكوين المهني، بسبب نظرة المؤسسات الاقتصادية السلبية لمخرجات التكوين المهني.

- محدودية التوافق المكاني من خلال الاعتماد على التعداد السكاني في توزيع مؤسسات التكوين المهني وليس على خصوصية المنطقة.

- محدودية التوافق الكمي، ويمكن أن يلاحظ من خلال نسب البطالة المسجلة بالنسبة إلى خريجي التكوين المهني في بعض المهن، والحاجة الماسة المسجلة لبعض المهن الأخرى.

### ثانياً: العلاقة (مناطق صناعة - تكوين مهني) في الجزائر: المأمول

تحاول الجزائر التجسيد الإيجابي للعلاقة (مناطق صناعة - تكوين مهني) تماشياً مع التطورات التكنولوجية والمعرفية الحاصلة، من خلال الكثير من الآليات، كإنشاء الأقطاب التنافسية المتكاملة وأقطاب التميز، وإصلاح قطاع التكوين المهني بتدعيمه بما يعرف بالتعليم المهني.

#### 1 - مناطق الأنشطة الصناعية المتكاملة و أقطاب التميز:

إن مناطق الأنشطة الصناعية المتكاملة أو الأقطاب التنافسية Clusters هي عبارة عن حيز اقتصادي محلي متطور، يتم فيه تجميع مؤسسات ذات أنشطة اقتصادية وتكنولوجية مرتبطة فيما بينها بعلاقات تكاملية وتعاونية أفقية ورأسية، من خلال تبادل الموارد والخبرات والمعارف من بحث، تكوين واستشارات. وأيضاً مع محيطها الإداري والاجتماعي ومؤسسات التعليم والتكوين للحيز الجغرافي الموجودة به. ويتم اختيار موقع هذه المناطق بتوفره على الأقل على أربعة شروط، هي: (10)

- مدى قدرته واستجابته لتلبية احتياجات المؤسسة؛

- مدى استجابته لبعد الهيئة الإقليمية؛

- الأولوية تعطي فيه للمؤسسات القائمة؛

- اليد العاملة المؤهلة.

حيث تتطلب هذه المناطق لنجاحها المناخ الاقتصادي والتنافسي الملائم، والبنى التحتية الجيدة، والقرب من مراكز التكوين والجامعات والاستفادة من الخدمات العامة. بمعنى أنّ الأولوية ستكون للمناطق التي لها الاستجابة لأهداف خلق القيمة المضافة وتحسين التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني، وتكون في إطار من الهيئة الإقليمية الذي



يفترض أن تضمن التوازن بين المناطق<sup>(11)</sup>. وعليه؛ تم إنشاء مجتمعات صناعية بطريقة تدريجية حتى لا تعيق استمرارية النشاط الصناعي والتجاري للمؤسسات الحالية، وتم في هذا الإطار أيضاً توقيع ثلاث اتفاقيات بين مدارس كبرى وبين هذه المجتمعات الصناعية، كاتفاقية بين المدرسة الوطنية متعددة التقنيات و"مجمع ميكانيك الدقة" وآخر بين المدرسة العليا للإعلام الآلي ومجمع الرقمنة بهدف تلبية طلبات المجتمعات في مجال البحث والتطوير. ويخص الاتفاق الثالث شراكة بين معهد التكوين في التكنولوجيا والمناجمنت ومركز التجارة العالمي الجزائر، لإطلاق ماستر في التجمعات والشبكات الإقليمية.

أما أقطاب التميز فالغرض منها هو تجميع أنشطة للتكوين والبحث وأنشطة الابتكار في حيز جغرافي واحد وعلى مستوى عال؛ حيث تكون هذه الأقطاب جاذبة للطلبة المتميزين، والعلماء الأكثر شهرة والمؤسسات المبتكرة والأكثر ديناميكية. ويعول على بعض الحياض الاقتصادية كأقطاب التنافسية وأقطاب التميز لتحقيق أهداف الإستراتيجية الصناعية وربط تواجد مثل هذه الحياض في حياض جغرافية على مستوى عال من التأهيل مثل البنى التحتية، والقرب من الجامعة ومراكز التكوين، وتوفير الخدمات العامة<sup>(12)</sup>، ولقد تم فعلاً إنشاء البعض منها كإنشاء 7 أقطاب امتياز في الفلاحة والصناعة الغذائية.

## 2. التكوين والتعليم المهنيين:

تمت إعادة تنظيم الاتجاه التكويني من خلال اعتماد الوزارة المعنية للتعليم المهني في إطار إصلاح قطاع التكوين المهني، وتحسين مستوى مخرجات التكوين المهني، وتحاول وزارة التكوين والتعليم المهنيين بذلك تفعيل دور التكوين المهني والتعليم المهني في التنمية؛ لاسيما بالنسبة على القطاع الصناعي.

تحاول الوزارة الوصية تكييف المهن مع الأقطاب الصناعية المنتشرة عبر ولايات الوطن ومرافقتها في كل احتياجاتها، وذلك انطلاقاً من دراسة احتياجات كل منطقة على حدة، وتحديد طبيعتها سواء كانت فلاحية أم صناعية، فضلاً عن مراعاة متطلباتها الضرورية وأهم القدرات والإمكانات التي تتميز بها، وترتكز دراسة مطابقة العروض التكوينية في الولاية على عدة أطر مرجعية بالأساس تحتكم إلى الطابع الذي تعرف به المنطقة أولاً، بالإضافة إلى مواكبتها لمختلف التطورات والتحويلات التي يعرفها المحيط الاقتصادي.

ويعرض قطاع التكوين المهني بداية 2018 حسب إحصائيات الوزارة المعنية، أكثر من 290.000 منصب بيداغوجي من مختلف أنماط التكوين ويدعم هياكل القطاع بـ 20 مؤسسة تكوينية جديدة ليصل العدد الإجمالي إلى 1.250 مؤسسة علاوة على توظيف 2.000 مكون جديد. مع تسجيل ارتفاع عروض التكوين بالنسبة إلى مستوى تقني سامي إلى 24.000 منصب تكوين إقامي جديد لهذا الدخول أي بزيادة 7.000 منصب تكوين إقامي مقارنة بدخول فيفري لسنة 2017، وذلك نظراً للطلب المتزايد على التكوين في هذا المستوى.

ويتم توزيع عروض التكوين بناءً على الطلب وبالاعتماد على التخصصات التي تتضمنها المدونة الرسمية للتكوين المهني؛ حيث قامت الوزارة الوصية ببرمجة تخصصات مرتبطة بمهن تتعلق بالصناعة والفلاحة والبناء والأشغال العمومية التي تم تصنيفها ضمن القطاعات الحيوية التي يتم التركيز عليها في مسألة التنوع الاقتصادي. وبلغت نسبة التخصصات المرتبطة بمهن الصناعة 26,46 بالمائة من العرض الإجمالي للتكوين سنة 2017، وتجاوزت نسبة التخصصات

المبرمجة في مهن الفلاحة وصناعة الأغذية والزراعة 10 بالمائة، بينما شكلت نسبة التخصصات المتعلقة بمهن البناء والأشغال العمومية 17,35 بالمائة من العرض الإجمالي للتكوين<sup>(13)</sup>.

وقد برمجت وزارة التكوين والتعليم المهنيين أزيد من 100 تخصص جديد، وتعلق أساساً بمجالات النسيج، الفلاحة، تربية الحيوانات والفندقة، كما أدرجت الوزارة تخصصات مرتبطة بمهن المياه والبيئة بمراكز التكوين على مستوى 41 ولاية عبر الوطن، والطاقات المتجددة على مستوى 22 ولاية الى جانب تخصص في الاتصالات السلكية على مستوى 33 ولاية. وأدرجت أيضاً تخصصات جديدة في مجال الرقمنة إلى جانب تخصصات أخرى تتوج بشهادات تأهيل في ميادين صيانة الحظائر والحدائق الصيانة والنظافة الحضرية، وكذا فرز وتنظيف المنشآت الحديدية<sup>(14)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن 83 ٪ من الحاصلين على شهادات في تخصصاتهم حظوا بإدماج في المؤسسات المستقبلية لهم. كما تعطي الوزارة الوصية أهمية كبرى للتمهين بوصفه الأكثر تكيفاً مع احتياجات الاقتصاد الوطني وأفضل وسيلة لتسهيل تشغيل الشباب كون 80 بالمائة من الحجم الساعي الإجمالي المخصص للتكوين عن طريق التمهين يتم بالمؤسسة الاقتصادية عن طريق فترات تربص تطبيقي، مما يسهل إدماج حاملي شهادات التمهين في عالم الشغل؛ إذ يسجل تنوع عروض التكوين التأهيلي على المدى القصير والتركيز بصورة أكبر على نمط التكوين عن طريق التمهين

ويستقطب التعليم المهني فقط تلاميذ السنة الرابعة متوسط في إطار ما يعرف بإعادة توجيه تدفقات التعليم الإجباري؛ إذ يستفيد هؤلاء من معارف عامة وعلمية، ويكافأون بشهادة مستوى رابع، حيث يشترط في مخرجات التعليم المهني التحكم في المؤهلات الأساسية التي تسمح لهم بتملك تأهيل مقبول، يمكنهم من الإدماج المهني، ومن القدرة على التكيف والتغيير، وتحقيق هدف استراتيجي وهو تجنب مخرجات نظام تربوي بدون تأهيل، وهو البعد الذي تريد تحقيقه الوزارة الوصية آفاق 2020. ويعول على مخرجات التعليم المهني في تزويد القطاع الصناعي باليد العاملة المؤهلة. وبلغت التدفقات نحو التعليم المهني 936 تلميذاً سنة 2006/2005. ويتوقع أن تبلغ 147024 تلميذاً في 2020، بنسبة 28 بالمائة<sup>(15)</sup>.

خاتمة:

بعد الطرح السابق، يمكن أن نسجل ضعف العلاقة (مناطق صناعية - تكوين مهني) في الجزائر بالنظر للإشكالات المطروحة، وعلى الرغم من الإمكانيات الموجودة. والتي يمكن تصحيحها من خلال الكثير من الآليات التي يمكن إيجاز البعض منها في النقاط الآتية:

- أن الوصول إلى الإقليم المتكامل في الجزائر لا يمكن أن يتحقق إلا بتحديد وبشكل دقيق الأنماط الصناعية المناسبة لخصوصية الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات والتحديات الخارجية، وذلك من خلال الاختيارات الموقفة بين الأنماط الصناعية المختلفة: نمط الصناعات الصغيرة، مقابل نمط الصناعات الكبيرة، أو نمط الصناعات الخفيفة مقابل نمط الصناعات الثقيلة، أو نمط الصناعات كثيفة العمل مقابل نمط الصناعات كثيفة رأس المال، أو نمط الصناعات المعوضة للإستيراد مقابل نمط الصناعات الموجهة للتصدير.

- أن تجسيد الخيارات الموفقة بين الأنماط الصناعية المختلفة لا يمكن أن يتم دون الأخذ في الحسبان الاعتبارات المكانية للمناطق الصناعية (الجمع بين السياسة القطاعية والسياسة المكانية): الاعتبارات السوقية، واعتبارات المواد الخام، واعتبارات الاقتصاد الوطني أو الكلي، واعتبارات التدخل الحكومي، واعتبارات الصناعات الحرة أو غير المقيدة، واعتبارات أخرى كالعامل الماهرة والمدربة، وتراكم الخبرة المحلية، والسلوكيات الفردية، وأسعار الأراضي والمباني، والعوامل الإدارية والسياسية.

- التأكيد على أهمية أن يكون لدى كل الأطراف المعنية الإيمان الحقيقي بأهمية التكوين المهني في التنمية لاسيما بالنسبة إلى نمط التمهيين.

- ضرورة التأكيد على فكرة إجبارية التعليم المهني، وتنميته بالحوافز المعنوية والمادية، كتجسيد فكرة البكالوريا المهنية، وفكرة الراتب وشبه الراتب؛ لإمداد المناطق الصناعية بموارد بشرية عالية التأهيل.

- هناك حاجة إلى تصحيح علاقة المنظومة التربوية والتعليمية بمحيطها الاقتصادي، لاسيما بالنسبة للقطاع الخاص، هذه العلاقة التي تحتاج إلى إعادة قراءة وهندسة شاملتين. فلقد بلغ تمويل الشركات المنتجة وصناديق التمويل الخاص للبحث العلمي مستويات عالية في الدول المتقدمة؛ حيث تسجل اليابان أعلى نسبة بـ 81 بالمائة، السويد 62.9 بالمائة، سنغافورة 62.5 بالمائة، تليها الهند 16.4 بالمائة<sup>(16)</sup>.

- التأكيد على دور الإعلام المقروء والمكتوب والمسموع في تحسين نظرة المجتمع للتكوين المهني وإبراز أهميته.  
- ضرورة الاستفادة من الخبرة المحلية وتجارب الدول في وضع مدونات الاختصاص التي تسير التطورات التكنولوجية الجديدة.

ويبقى نجاح المناطق الصناعية كأية مناطق اقتصادية أخرى في تحقيق أهدافها المتعددة محكوم ليس بالمقومات فقط، بل أيضاً بالإجابة على التساؤل الرئيس ماذا نريد بالضبط من هذه المناطق؟ ... فمنطق أن نبق ندفع بدون مقابل، وكل من موقعه: طبقة سياسة، ومؤسسات اقتصادية، ومؤسسات تعليمية، ومجتمع مدني، لا يليق بدولة بحجم الجزائر.

#### الملحق

#### تقييم جاذبية الأقاليم في الجزائر

التقييم			معايير التقييم
ممتازة	متوسطة	ضعيفة	
		x	البنية التحتية وتأهيل الشبكات
x			تكلفة الطاقة (Coût de l'énergie)
		x	تكلفة الأرض (Coût de la terre)
	x		تكلفة المياه
	x		تكلفة اليد العاملة
	x		تحضيرات وتسهيلات عمومية

×			الموقع الجغرافي بالنسبة للأسواق
×			وسائل الاتصال
×			أهمية السوق المحلي
	×		السمعة اتجاه المؤسسات الدولية
	×		الأخطار السياسية بالنسبة للمستثمر
		×	المناخ الاجتماعي ( النقابات والمجتمع المدني)
		×	عرض وتربية المؤهلات
		×	نوع المعرفة الموجودة
		×	المكانة التنافسية للصناعات الأساسية
		×	نوعية خدمات الدعم للمؤسسات المهمة ( تكوين استشارة)
		×	مخزون الابتكار والتطور التكنولوجي ( وزن رأس المال غي المادي)
		×	نوعية ومردودية الخدمات المالية
		×	حضور وأهمية الاستثمار الأجنبي
		×	توزيع المواقع والأماكن المالية ( بنوك تأمين ...)
		×	الانفتاح لمناخ العام للاستثمار الخاص
×			نوعية ادارة الاستثمارات
		×	أخلاقيات العمل
		×	المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة والمهمشة
×			دور وأهمية الأسواق العمومية
	×		تدخل الدولة لمراقبة وعملية اتخاذ القرار
	×		تدخل الدولة ( مساعدات ودعم )
	×	×	تدخل الدول ( طبيعة ومكونات السياسات الصناعية)
	×		حماية البيئة
		×	ديمقراطية الحياة العامة ومساهمة المواطن في تسيير الأعمال العامة
	×		الحرية الشخصية وحقوق الإنسان

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، مشروع الإستراتيجية الصناعية، الجزائر، 2007

### الهوامش والإحالات:

- (1) راجع في ذلك: محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والآفاق، ط1، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2001.
- (2) محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، ط1، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2000، ص ص 26-27.
- (3) المرجع نفسه.
- (4) بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 110.
- (5) راجع في ذلك:
  - غنيم محمد عثمان، مقدمة في التخطيط التنموي، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 1998.
  - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 2006، الفصل الأول.
- (6) هوشيار معروف، مرجع سابق.
- (7) المرجع نفسه، ص ص 19-20.
- (8) عبد الرحمان توفيق، التدريب: المبادئ والأصول العلمية: موسوعة التدريب والتنمية البشرية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجزء الأول، القاهرة، 1994، ص ص 31-23.
- (9) راجع في ذلك: أمال شوتري، دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 2015.
- (10) وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، مشروع الإستراتيجية الصناعية، الجزائر، 2007.
- (11) أنظر: عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتنمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر: حقائق وآفاق، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطعة، جامعة البويرة، 2012.
- قوريش نصيرة، "أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس، الشلف، الجزائر، 2008.
- (12) أنظر: مشروع الإستراتيجية الصناعية، مرجع سابق.
- Ministère de L'Aménagement du Territoire de l'Environnement , **Projet du Schéma National d'Aménagement du Territoire SNAT 2025** : Synthèse, Alger, 2006.
- (13) وزارة-التكوين-المهني-تعلن-عن-فتح-100-تخصص، أنظر : <http://www.akhersaa-dz.com/2017/09/05>
- (14) المرجع نفسه.
- (15) تقارير التكوين والتعليم المهنيين 2007/2006.
- (16) الإنفاق العربي على البحث العلمي، مجلة العلم والإيمان، العدد 2، سطيف، الجزائر، 2006.